السبع سيأتي في وقف هذا الكتاب أن عند أبي يوسف ومحمد يعود
الملفق إلى ملك المتبرع **ويكره** صلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه
سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت مع البعض خارج
المسجد والبعض في المسجد أو كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد
لأن المسجد بني لأداء الفرائض وهي أفضل وفي الفضلي وفي كراهة شرح
الجامع الصغير كره في الخلاصة والشارح **الصحيح** أنه يجوز إن كان الميت لصلة
إذا كان مقتديا وإلا كان إماما وحق الصلوة له فلا يكره نص عليه في الأم
ذكره شمس الأئمة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز لأنه يخشى فيها
كان النار فتنظر إليه ولم يتنظره تعاد وكذا الإمام إذا أحدث
في صلوة العيد له أن يتم في المشهور وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يتم
لأنه بخلاف النوبة ذكره في باب صلوة العيدين قال شمس الأئمة الصحيح أن
ان في ظاهر الرواية يجوز **الإمام الأعظم** أفضل الصحيح أنه أولى
فإن لم يكن فسلطان كل مصر فإن لم يكن فإمام المصر أو القاضي فإن لم يكن
فإمام الحي فإن لم يكن فمن يقيمه الولي وأولياء العصبات في الميراث وولاية
الإنكاح والصحيح هنا أن الأب يقدم على الابن عند الكل وإن كان الابن
تقدم على الأب في ولاية الإنكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف **ويبدأ**
في حمل الجنازة بالميامن والمراد بالميامن يمين الميت لا يمين الحاملة لأن
يمين الميت على يسار الحاملة ويساره على يمين الحاملة **لمسلم** أن يدفن
ذا رحم محرم كأبيه أما الكافر لا يدفن ذا رحم محرم مسلما لأنه تبقى عليه
اللعنة والمسلم محتاج إلى الرحمة فخص ضاف في هذه الحالة **إذا** وضعت
في القبر يقول الواضع بسم الله وعلى ملة رسول الله ويدخل في القبر
من يقدر به الكفاية يستحب أن كان شفعا أو وترا **نقل الميت** من بلد إلى بلد
ليس بحرام فالحاصل لا يكون إثما في بعض الوجوه **مسائل زكاة الكسوف**
والخسوف والاستسقاء يصلي في كسوف الشمس جماعة بغير خلاف كالتطوع
عندنا وهذا سنة وعند الشافعي يصلي لغير كل ركعة بركوعين وسجدتين

وفي

وفي خسوف القمر والظلمة والريح لا يصلي الا وحدانا وفي كسوف
الشمس يصلي بهم الإمام الذي يصلي بهم الجمعة ولا يصلون في مساجدهم
فكون جماعة واحدة ولا يجهر الإمام عند أبي حنيفة خلافا لهما
قال أبي حنيفة رحمه الله في الاستسقاء لا يصلي ولا يخطب الإمام رداء
وقال محمد يصلي بجماعة ركعتين كركعتي الفجر كالعيد فيهما ويخطب الإمام رداء
واختلفت الناس في قول أبي يوسف **وصورة التقليب** أن يجعل الرداء
الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن وهذا في حق الإمام أما القوم فلا
يقلبون بالإجماع ثم عند محمد إذا صلى الإمام بجهر وعندهما لا يصلي
الإمام فلا يأتي في قول التوابع أما لو صلى لا يجهر في الأصح

كتاب الزكوة وأنه مسائله مسائل الخراج مسائل
الزكوة نوع وأحد منهم مسائل الخراج ثلثة أنواع مسائل الزكوة

حكى عن الفضلي رحمه الله كان يقول زكوة الأجرة المعجلة في الإجارة
الطويلة الموسومة على الأجير في السنين التي كانت الأجرة في يده
لأنه ملكها بالقبض وبالفسخ لا ينقض ملكه إذا كانت الأجرة دراهم
وما شاكلها لأنها لا تتعين وكان الشيخ الإمام مجد الدين السرخسي
رحمه الله يقول عندي أن الزكوة تجب على المستأجر أيضا لأنه بعد
ذكر ما الأمر موضوع عادة يأتي على الأجر وكذا في بيع الوفاء الزكوة
اعتاده أهل سمرقند زكوة ذلك المال يجب على البائع لأنه ملكه
بالقبض وعلى المشتري أيضا لأنه يعلم الأمر موضوع عادة يأتي على أن
على البائع وليس عند أبي يجب الزكوة على شخصين في مال واحد
لأن الدين لا تتعين في العقود والفسوخ وكذا ذكر البزدوي
هذه المسئلة أيضا في الجامع في هذه المواضع **رجل** له مائتا درهم
تعلق ومائة دين على إنسان يجب الزكوة وعلى رب احتياطا لأن
في قول زكوة عصام **إذا** كان له دار يسكنها تحل له الصدقة فإن لم
يكن جميع الدار مستحقا لحاجته بأن كان لا يسكن الكل هو الصحيح في باب